دراسة تحليلية لمؤشر سهولة أداء الأعمال ودوره في تقييم مناخ الأعمال في الجزائر

Analysis of the ease of doing business index and its role in assessing the business climate in Algeria

يمينة رندي[1*]، عبد الله بن صالح [2]

Yamina Randi[1], Abdallah Bensaleh[2]

[1] مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، yamina.randi@univ-tissemsilt.dz

[2] مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، abdallah.mag@gmail.com

تاريخ الاستلام: 28-04-2023 تاريخ القبول: 16-09-2023 تاريخ النشر: 30-09-2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشر سهولة أداء الأعمال ودوره في تقييم مناخ الأعمال في الجزائر، من خلال دراسة تحليلية لترتيبها خلال الفترة 2010-2020، للكشف عن مكانتها ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

اختتمت هذه الدراسة بتقييم مناخ الأعمال بالجزائر ودور قانون الاستثمار الجديد في تحسينه، والتي أوضحت أنه ضمن مؤشر بدأ النشاط جاء قانون الاستثمار في الجزائر بإنشاء منصة رقمية لترقية الاستثمار التي تعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية المطلوبة للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لبدء الأعمال، وتتضمن تصاريح البناء، وتسهيل عمليات بدأ النشاط التجاري وهي مبادرة جيدة تساهم بشكل كبير في استقطاب المستثمرين الأجانب والمحليين، بالإضافة إلى خفض التكلفة.

كلمات مفتاحية: مناخ الأعمال، مؤشر سهولة أداء الأعمال، قانون الاستثمار.

تصنيفات JEL : *F44، M21.*

Abstract:

This study aims to analyze the ease of doing business index and its role in assessing the business climate in Algeria, through an analytical study of its ranking during the period 2010-2020, to reveal its place in the sub-indicators of ease of doing business index.

This study concluded with an assessment of the business climate in Algeria and the role of the new investment law in improving it. The study revealed that, within the "starting a business" indicator, the Algerian investment law created a digital platform to promote investment, which works to ease the administrative procedures required to obtain licenses and permits necessary to start businesses, including building permits. This initiative also facilitates the process of starting commercial activities, and is a good initiative that greatly contributes to attracting both foreign and local investors, in addition to reducing costs.

Keywords: *Business Climate, Ease of Doing Business Index, Investment Law.*

Jel Classification Codes : *F44, M21.*

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يعتبر المناخ الملائم للأعمال مقياس للتنمية الاقتصادية، وعلى أساسه يتم دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، مما يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في اقتصاديات الدول، ما دفع العديد من الهيئات الدولية إلى وضع مؤشرات دولية تقيس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات، والكشف عن مدى تهيئة وملائمة مناخ الأعمال فيها لاحتضان المشاريع الاستثمارية.

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمارات بمختلف أنواعها، الأمر الذي دفعها إلى تحسين مناخ أعماليها، والعمل على توفير الظروف والمقومات الملائمة التي تسمح لها بتحقيق هذا الهدف، فقرار المستثمر في الوقت الراهن أصبح يعتمد على دراسة حقيقية من أجل تحديد البيئة المناسبة لتوجيه استثماراته، وساهمت في ذلك مؤسسات دولية مختصة في مجال تقيم وتهيئة مناخ الأعمال بنشر تقارير ودوريات عالمية تقدم مؤشرات خاصة تبرز من خلالها مكانة وتصنيف كل دولة مقارنة بدول العالم بهدف تقييم مناخ الأعمال، ونجد ضمن هذه المؤشرات مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية، والذي بنيت دراستنا عليه لأجل تقييم مكانة الجزائر وفقه.

إشكالية الدراسة:

ما هو العامل المؤثر على مناخ الأعمال وفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتوفر الجزائر على مناخ أعمال قوي في ظل مؤشر سهولة أداء الأعمال؟

- هل لمؤشر سهولة بدأ النشاط واستخراج تراخيص البناء لها تأثير على جاذبية مناخ الأعمال؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الدراسة يمكن طرح الفرضيات الأتية:

- مناخ الأعمال في الجزائر يتميز بالضعف وعدم المرونة، وغير مشجع على جذب الاستثمارات، وهذا ما يفسر ترتيبها العالمي المتأخر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال.

- قوة وجاذبية مناخ الأعمال من بين أهم المواضيع التي يوليها المستثمر اهتمامه، فهو يتأثر قدرة على استخراج تراخيص البناء وسهولة بدأ النشاط، وباقي المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، الأمر الذي يجعله غير ملائم للاستثمار وعدم رغبة المستثمرين في النشاط في بيئة غير ملائمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

– الإلمام بالإطار النظري لمناخ الأعمال ومؤشراته وكيفية قياسها.

– تشخيص مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل، لأن الدراسة تقتصر على تحليل قاعدة البيانات المستخرجة من البنك الدولي لدولة الجزائر بغرض تحديد وتقييم ترتيب الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال.

الدراسات السابقة:

– دراسة (بوخاري بولرباح، مداح لخضر، 2019) بعنوان: 'دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس مناخ الاستثماري في الجزائر"

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال معرفة نظرة العالم الخارجي لمناخها الاستثماري، عن طريق الوقوف على موقعها ضمن أهم المؤشرات الدولية في قياس مدى ملاءمة مناخ الاستثماري لجذب المستثمرين، خلصت الدراسة إلى ضعف الحرية الاقتصادية في الجزائر وهذا ما عكسه مؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وتصنف الجزائر ضمن الدول التي أدائها أقل من إمكاناتها فيما يتعلق بجذب الاستثمار، أي أنه مازالت هناك فجوة بين أدائها وقدرتها على زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار.

– دراسة (فاطمة الزهراء قباني، عمار علواني، 2020) بعنوان: "مناخ الأعمال في الجزائر الواقع والتحديات"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وقاع مناخ الأعمال بالجزائر بالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر جاءت متأخرة الترتيب ضمن أغلبية هذه المؤشرات، ومازالت تواجه العديد من التحديات على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية للعمل على تحسين مناخ الأعمال بها لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية.

– دراسة (عبد الله دوكارة جلال، مخطاري فيصل، 2021) بعنوان: "دراسة مقارنة حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة سهولة ممارسة الأعمال التجارية في دول المغرب العربي وفقا لمؤشرات مختلفة، والكشف عن تأثير الإصلاحات التي أجرتها على ترتيب وأداء ممارسة أنشطة الأعمال بين سنتي 2019 و2020، خلصت الدراسة إلى أن كل من المغرب وتونس قامت بتحسين أوضاعا بشكل ملحوظ من 2019 إلى 2020 مقارنة بباقي دول المغرب العربي، تراجعت موريتانيا في ترتيب ممارسة الأعمال DB بينما حافظت الجزائر وليبيا على نفس الترتيب.

2. الإطار النظري لمناخ الأعمال:

نظرا لأهمية البالغة التي يحظى بها مناخ الأعمال أكدت الهيئات الدولية على تحسينه، من خلال القيام بالعديد من المجهودات في مختلف المجالات، باعتباره العامل الرئيسي المحفز على استقطاب الاستثمارات، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم مناخ الأعمال، مقوماته، ومؤشرات قياسه.

1.2. مفهوم مناخ الأعمال:

هناك عدة تعاريف لمناخ الأعمال نذكر منها:

مناخ الأعمال هو مجمل الظروف والأوضاع السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، القانونية الإدارية، والمؤسساتية السائدة في بلد ما، والتي على نجاح المشروع الاستثماري وتتفاعل فيما بينها لتوليد أوضاع جديدة يمكن أن تساعد على جذب الاستثمارات أو تؤدي إلى تنفيره. (بكاري و مغراوي، 2021، صفحة 07)

كما يعرف البنك العاملي مناخ الأعمال بانه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز اليت تتيح للشركات الاستثمار بطريقه منتجة وخلق فرص العمل. ويعتبر لتوسع السياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال تأثريها على التكاليف والمخاطر والعوائق امام المنافسة. (بن قدور و السبتي، 2019، صفحة 54)

من خلال التعريفات السابقة فمناخ الأعمال هو مجمل العوامل الاقتصادي والظروف السياسية والقانونية والاجتماعية التي تتفاعل فيما بينها، وتؤثر وتتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشر على بيئة الأعمال شاملة قرارات المستثمرين المحليين والأجانب.

2.2. مقومات مناخ الأعمال:

تساعد عملية تحليل مناخ الأعمال المؤسسات والهيئات العامة على تقييم درجة استدامة الاستثمارات، والقضاء على القيود وتشجيع الاستثمارات وتحديد ما إذا كان هناك فرص متوفرة للاستثمارات المحلية والأجنبية:

النظام السياسي والاستقرار الأمني: نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي للدولة، فإن عدم استقرار الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية، الشيء الذي يجعل المستثمر غير مطمئن إلى مستقبل استثماراته، كما يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة، ويحمي الأفراد والممتلكات من الفوضى والجريمة من جهة أخرى، ولهذا فكلما تميز النظام السياسي بالوضوح والشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية، وكذا بالحرية والديمقراطية في الجانب السياسي مع الاستقرار الأمني، يساهم هذا في تحسين مناخ الأعمال ويكون جاذبا لرجال الأعمال والمستثمرين. (علواني و قباني ، 2020، صفحة 109)

بمفهوم اخر فإن جاذبية الاستثمار تقل عندما تتضارب المصالح بين المستثمر والبلد المضيف، ناهيك عن عدم كفاية الضمانات لحماية المستثمر وعدم توفر الاستقرار السياسي والأمني على حد سواء، بينما تزداد جاذبية الاستثمار عند كفاية الضمانات المقدمة والحوافز من إعفاءات ضريبية وجمركية.

التشريعات وقوانين الاستثمار: يعتبر الوضع التشريعي شرطا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، فالمستثمر الأجنبي يوليها اهتماما كبيرا قبل اتخاذ أي قرار استثماري، كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني يتطلب وضوحا في النظم القانونية والتشريعات الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قانوني فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة. (زغبة ، 2012، صفحة 207)

إن سن قوانين وتشريعات جذابة للاستثمار يتطلب وجود قانون استثماري موحد يتسم بالوضوح والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وهذا ما يجعل بيئة الأعمال أكثر استقطابا للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وتقديم تحفيزات جبائية وضمانات كافية لحماية المستثمر تعد من بين أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

البنى التحتية: تعد البنية التحتية شرط ضروري، ولكنه غير كاف للنمو، وتعتمد على مدى مساهمتها في نمو صناعة معية على خصائص محددة وبيئة الأعمال التي تتواجد بها، فضلا عن أنها إذا كانت دون المستوى فإنها تنعكس سلبا على الاستثمارات الأخرى، ومن ثم تقييد النمو الاقتصادي. (مطر، 2022، صفحة 106)

يمكن القول أن ضعف البنى التحتية لديه انعكاسات سلبية على جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، في حين أن عند توافر البنى التحتية يقف عائق في وجه المستثمرين الأجانب وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمار في البلد المضيف.

3.2.المؤشرات المركبة لمناخ الأعمال:

سنتعرض لبعض المؤشرات الصادرة عن مؤسسات دولية لقياس مناخ الأعمال فيما يلي:

أ. **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ 2003 تم استحداثه كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، ويقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، يتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال وهي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر إغلاق المشروع. (قباتي و علوني، 2020، صفحة 111)

يستخدم المؤشر لمقارنة الاقتصاديات مع بعضها البعض عن طريق قياسها فيما يتعلق بأفضل ممارسات التنظيمية، وإظهار المسافة المطلقة لأفضل أداء تنظيمي في كل مؤشر من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، يمكن للمؤشر إظهار مدى تحسن البيئة التنظيمية لبلد ما. (دوكارة جلال و مخطاري، 2021، صفحة 233)

دليل المؤشر: تصنيف الدول في مؤشر سهولة أداء الأعمال، على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجذابة للاستثمار، حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح، وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب أوزانا متساوية حيث يتم احتساب المؤشر من متوسط النسب المئوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي. (بوخاري و مداح، 2019، صفحة 43)

ب. **مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية:** تصدره الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية "كوفاس" والتي تحمل اسم: -compagnie francaise d'assurance spécialisé dans l'assurance crédit a l'exportation وهي مؤسسة فرنسية متخصصة في التأمين التجاري العالمي تأسست في 1946، وبدأت أعمالها تدريجيا على المستوى الدولي ابتداء من سنة 1992، حتى أصبحت تشكل شبكة عالمية مكونة من وكالات وشركات تأمين وشركات خصم، تقديم خدمات تأمين ائتمانية متخصصة في 66 دولة، وبلغ دخلها الصافي لعام 2017 مايقارب83.2 مليون أورو. (بضياف و براهمية ، 2019، صفحة 788)

التقييم القطري يوفر نظرة ثاقبة لمتوسط الدفع مستوى الذي قدمته الشركات في بلد ما فيما يتعلق بمعاملات التجارية قصيرة الأجل، هذا التقييم يقيس الطريقة التي يتأثر بها سلوك الدفع في الشركة من منظور الدولة الاقتصادية والمالية والسياسية أيضا كما في مناخ الأعمال، يقوم على ثلاث ركائز: الاقتصاد الكلي، التحليل المالي والسياسي، وتقييم مناخ الأعمال من قبل كوفاس كافة المؤسسات في العالم من خلال تجربة سلوك الدفع لشركة كما هو مسجل في قاعدة البيانات العالمية الخاصة به، فهو يغطي 161 دولة على مقياس مكون من 8 خطوات: A1، A2 ، A3،A4، B ، C، D، E، في ترتيب المخاطر المتزايدة. (COFACE, 2019, p. 04)

ج. **مؤشر الشفافية (مدركات الفساد العالمي):** يصدر هذا المؤشر سنويا عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعرف عدم الشفافية على أنها استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة، ويرصد هذا المؤشر درجة الشفافية من خلال مدى تفشي ظاهرة الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، (قباتي و علوني، 2020، صفحة 119). وبمقتضاه يتم ترتيب الدول حسب الدرجة التي تحصلت عليها على سلم من "0–100"، وتعتبر الدرجة التي تحصلت عليها الدولة أهم من ترتيبها، ذلك أن عدد الدول التي يشملها التصنيف قد يزيد أو ينقص من سنة لأخرى. (مداحي، 2019، الصفحات 721–722)

3. تحليل مناخ الأعمال في الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال ومركباته الفرعية:

قصد معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الأعمال فيها وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال لا بد من تحديد التصنيف العالمي الذي تحتله حسب التقارير الصادرة عن هذا المؤشر، وكذلك ترتيبها حسب المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

1.3. ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020:

وفقا لما تمر عرضه حول مؤشر سهولة أداء الأعمال سنقوم بالعرض والكشف عن ترتيب الجزائر العالمي وفق هذا المؤشر، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020

السنوات / الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإجمالي الدول	183 دولة			185 دولة	189 دولة			190 دولة			
الترتيب العالمي	136	136	148	152	153	154	163	156	166	157	157

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2010-2020

الشكل رقم (1): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020

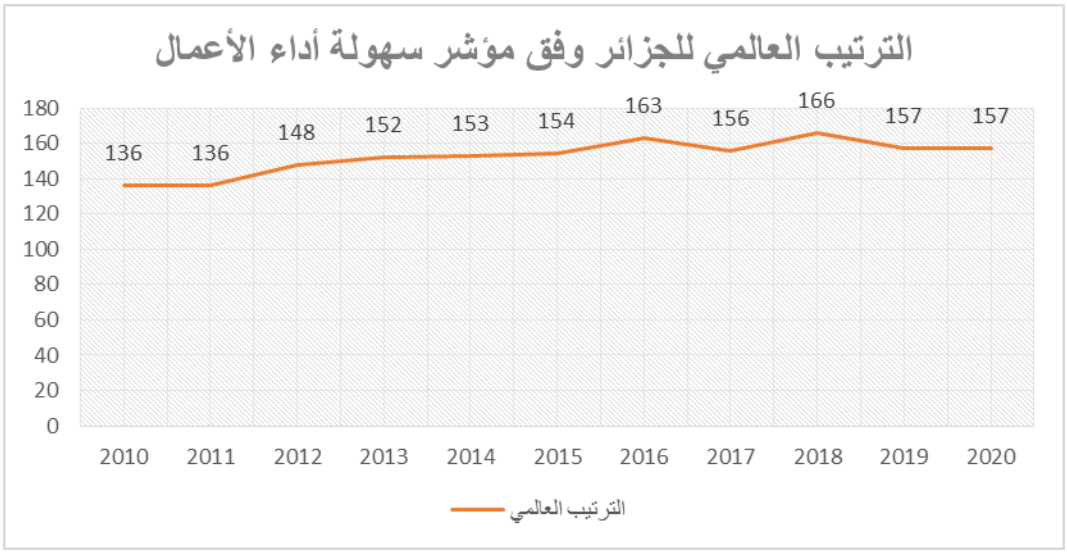

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن الترتيب العالمي للجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال تراجع خلال الفترة 2010- 2020، حيث احتلت المرتبة 136 من بين 183 دولة خلال سنة 2010 رغم الإمكانات والثروات التي تمتلكها، والمرتبة 163 من أصل 189 دولة لسنة 2016، بينما المرتبة 166 من أصل 190 دولة لسنة 2018 وهو ترتيب متأخر جدا، حيث احتلت مرتبة 157 من أصل

190 سنة 2020 فنلاحظ تراجع كبير في ترتيبها من سنة إلى أخرى، وهو ما يدل على وجود عقبات وصعوبات في إنشاء وإدارة الأعمال في الجزائر، ويشير التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2020 إلى أن طول مدة تأسيس المشروع وارتفاع تكاليف التأسيس كانت من بين العوامل التي ساهمت في تراجع ترتيب الجزائر في المؤشر، ولكن على الرغم من ذلك، فإن الجزائر عملت على تحسين بيئة الأعمال من خلال توفير تسهيلات جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بموجب قانون الاستثمار الذي صدر في عام 2022، وبذلك يمكن أن يكون لهذه التحسينات أثر إيجابي على تحسين ترتيب الجزائر في المؤشر في المستقبل.

2.3 ترتيب الجزائر وفقا للمؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال:

بغرض تحديد ترتيب ومكانة الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لا بد من تحديد التصنيف العالمي الذي تحتله حسب التقارير الصادرة عن هذا المؤشر، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2020.

الجدول رقم (2): ترتيب الجزائر وفق المؤشر الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2020.

المواضيع	DB 2020 رتبة	DB نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020	DB نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019
بدء النشاط التجاري	152	78.0	77.9
استخراج تراخيص البناء	121	65.3	64.6
الحصول على الكهرباء	102	72.1	71.9
تسجيل الملكية	165	44.3	44.3
الحصول على الائتمان	181	10.0	10.0
حماية المستثمرين الأقلية	179	20.0	20.0
دفع الضرائب	158	53.9	53.9
التجارة عبر الحدود	172	38.4	38.4
إنفاذ العقود	113	54.8	54.8
تسوية حالات الاعسار	81	49.2	49.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (the world bank, 2022)

الشكل رقم (2): يمثل ترتيب الجزائر وفق المؤشر الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2020.

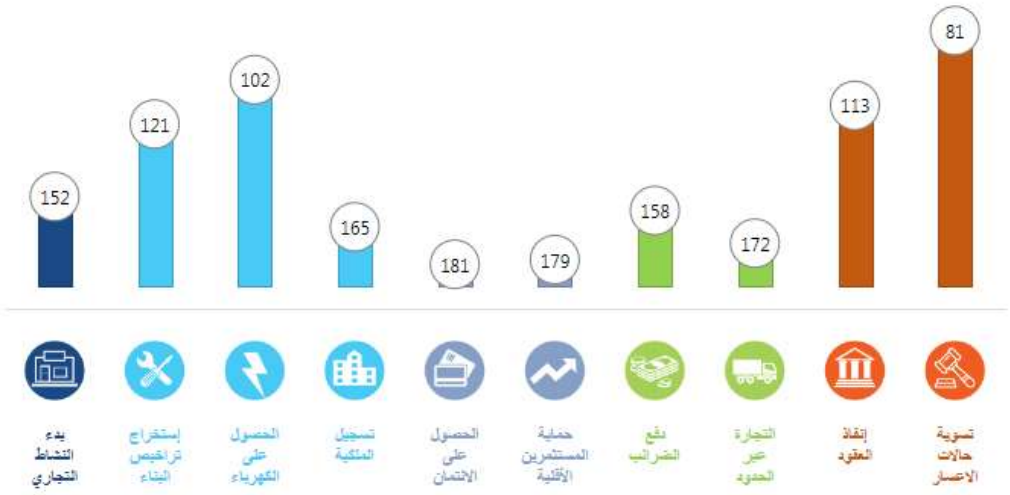

المصدر: البنك الدولي: (the world bank, 2022)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة وفق مؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال:

مؤشر بدء النشاط التجاري: من خلال العدد الكبير من الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص وإنشاء المشاريع، يعتبر عائق أمام المستثمرين، وتشير هذه المشكلة إلى أهمية العمل على تبسيط وتقليل الإجراءات اللازمة لبدء النشاط التجاري، فهي خطوة من شأنها تحسين الترتيب العالمي للجزائر وفق هذا المؤشر المهم، كما أنها تسلط الضوء على أهمية هذا المؤشر الحيوي في تحسين مناخ الأعمال في الجزائر وزيادة جاذبيتها للاستثمارات، أما بالنسبة **لمؤشر استخراج تراخيص البناء:** فإن الترتيب حسب هذا المؤشر يعكس عدد الإجراءات والتكلفة المرتبطة بها، وبالنظر إلى أن الجزائر تحتل المرتبة 121 وفق هذا الأخير فإنه يمكن تحسين الإجراءات والتكلفة المرتبطة بها لتحسين ترتيبها عالميا، وبشأن **مؤشر الحصول على الكهرباء:** فإن الحصول على 12.5 نقطة من أصل 15 نقطة يعني أن جودة رقابة البناء في الجزائر تعتبر جيدة ومع ذلك، يمكن تحسين الترتيب في هذا المجال عن طريق تحسين عمليات رقابة البناء وتطبيق المعايير الدولية للبناء، تتضح لنا من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن الجزائر تحتاج إلى تحسين الإجراءات والتكلفة المرتبطة بإنشاء كيان قانوني لبدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء ومع ذلك، فإنها قد حسنت من مؤشر الحصول على الكهرباء، وهذا يعكس تبسيط الإجراءات الإدارية الداخلية ومنح تراخيص جديدة للمحطات الفرعية الجاهزة، وهذا يمثل تحسينًا إيجابيًا في مجال آخر. يجب أن يركز المسؤولون في الجزائر على تحسين جميع المجالات ذات الصلة بإنشاء وتشغيل الأعمال التجارية، لتعزيز مناخ الأعمال وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة، أما فيما يخص **مؤشر تسجيل الملكية:** هو مؤشر هام يؤثر على نشاط المؤسسات الناشئة، حيث يعد تسجيل الملكية واحدًا من الخطوات الأساسية في إنشاء وتشغيل المشاريع التجارية، وبناءً على ما مرد في الجدول

أعلاه فإن الجزائر واجهت صعوبات في تسجيل الملكية لسنة 2020، وهذا يعكس التحديات التي تواجه المستثمرين الراغبين في تأسيس مشاريع تجارية فيها، يمكن للحكومة الجزائرية تحقيق تحسن في هذا المجال من خلال تسهيل إجراءات التسجيل وتخفيض التكاليف المرتبطة بها، مما يساعد على تشجيع المزيد من المستثمرين الداخليين والأجانب على تأسيس مشاريعهم في الجزائر، غير أنها قدت تسهيلا عديدة فيما يتعلق بهذا الشأن إمكانية الاستفادة من العقار التابع للإملاك الخاصة للدولة، ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية، ضمان تحويل رأس المال والعائدات الناجمة عنه من طرف المستثمرين الأجانب شرط أن تكون قيمتها تساوي أو تفوق الأسقف الدنيا للرأسمال المساهم به المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، **ووفق مؤشر الحصول على الائتمان:** تعاني الجزائر من بعض العقبات والتحديات فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة، فعلى الرغم من التسهيلات التي تم تقديمها فيما يتعلق بتسجيل الملكية، إلا أنه لا يزال هناك تحديات فيما يخص مؤشر عمق المعلومات الائتمانية، ويقيس هذا الأخير مدى توافر المعلومات الائتمانية، وهذا يفسر ضعف مراكز السجلات وانعدام تغطية مراكز المعلومات الائتمانية، أما بالنسبة **لمؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** والذي يقيس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص لأقلية لتحقيق مكاسب شخصية، فتحصلت على 4 نقاط وفق مؤشر نطاق الإفصاح ونقطة حسب مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة و5 نقاط حسب مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي، و0 نقطة حسب كل من المؤشرات التالية حقوق المساهمين، نطاق الملكية والتنظيم، ونطاق شفافية الشركات، وذلك راجع إلى ضعف الكشف عن الصفقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، وبخصوص **مؤشر دفع الضرائب:** يدل مؤشر دفع الضرائب على مدى صعوبة عملية دفع الضرائب في البلد، ويشير إلى وجود تحديات في الإجراءات الضريبية وإجراءات الامتثال الضريبي، حيث قدرت عدد المدفوعات ب 27 مرة يتم فيها تسديد الضرائب من طرف المستثمر يتطلب ذلك 265 ساعة لسداد ضريبة أرباح الشركات، وهذا يتطلب تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين النظام الضريبي بشكل عام لجعله أكثر وضوحا وشفافية، بهدف تهيئة مناخ أعمال ملاءم وجاذب للاستثمار، أما بخصوص **مؤشر التجارة عبر الحدود:** فإن الوقت اللازم والتكلفة العالية للتصدير والاستيراد يعدان عائقًا كبيرًا أمام النمو والازدهار الاقتصادي، وفيما يتعلق **مؤشر تنفيذ العقود:** فإن الوقت الطويل والتكلفة العالية المطلوبة للحصول على القرار النهائي يمكن أن يؤثر سلبًا على القطاع الخاص ويعرقل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأخيرًا، فإن مرتبة المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال تظهر أن الجزائر لا تزال تحتاج إلى الكثير من التحسينات لجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية للمستثمرين، من المهم أن تعمل الحكومة الجزائرية على إجراء الإصلاحات اللازمة وتحسين بيئة الأعمال لدعم النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في البلاد.

3.3. دور قانون الاستثمار الجديد في تحسين مناخ الأعمال في الجزائر:

تضمن قانون الاستثمار الصادر سنة 2022 مجموعة من التحفيزات التي من شأنها العمل على تهيئة بيئة استثمارية أكثر جاذبية وهذا ما سيتم عرضه في هذا الجانب (قانون الاستثمار 2022، 2022):

أن الجزائر لاتزال تبذل جهود كبيرة للتقليل من الإجراءات المتعلقة بكيفية تسجيل الاستثمارات، إذ نجد إنشاءها للمنصة الرقمية خاصة بالمستثمرين هدفها توفير كل المعلومات الخاصة بالعقار بغرض إزالة كل العقبات للمستثمرين حول التعرف المسبق على نوع العقارات المتاحة لغرض الاستثمار، وهي مبادرة جيدة تساهم بشكل كبير في استقطاب المستثمرين الأجانب والمحليين.

إعطاء حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي، أي اختيار الاستثمار الذي يرغب فيه وذلك في ظل احترام التشريعات المعمول بها.

التأكيد على مبدأ المساواة في التعامل مع الاستثمارات، بمعنى أخر تمكين المستثمرين المحليين والأجانب دون استثناء من الاستفادة من ذات المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية والتمتع بنفس الامتيازات. بالإضافة إلى الإشارة لعنصر الشفافية، أي تمكين المستثمرين بالقيام بكافة الإجراءات والوثائق الخاصة بممارسة نشاطهم بكل نزاهة من قبل الهيئات المشرفة على مرافقة ومتابعة المشاريع الاستثمارية.

ففيما يخص العناصر المتعلقة بالمستثمر، شمل مشروع القانون الاستثمار الجديد عدة تدابير وضمانات تسعى إلى تعزيز الثقة في الإطار التشريعي للاستثمار وتعزيز جاذبية ورفع تنافسية الجزائر كوجهة استثمارية، وذلك من خلال تكريس ضمانات قانونية تتمثل في حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين، ويعد هذا التكريس تمديدا لحماية الحقوق الموجهة للمستثمرين من قبل الدولة بكافة أنواعها.

ويتضمن ذلك على وجه الخصوص، إمكانية الاستفادة من العقار التابع للإملاك الخاصة للدولة، ضمان تحويل رأس المال والعائدات الناجمة عنه من طرف المستثمرين الأجانب شرط أن تكون قيمتها تساوي أو تفوق الأسقف الدنيا للرأسمال المساهم به المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع.

قانون الاستثمار بني على مقاربة ضريبة وجبائية فيما تعلق الأمر بالامتيازات الكبيرة التي يتحصل عليها المستثمر سواء محلي أو أجنبي إذا ما قام في الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى التحفيزات والمزايا الاستثنائية.

4. خاتمة:

من خلال دراسة وتحليل مناخ الأعمال في الجزائر، تبين لنا أن الجزائر تسعى لتدارك التأخر حسب المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، إذ لاحظنا تراجع ترتيبها من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، الامر

الذي دفع بالجزائر إلى إعطاء إعفاءات كبيرة وجاذبة للاستثمار سواء كان المستثمر محلي أو أجنبي وهذا يوفر بيئة ومناخ عمل جيد، فقانون الاستثمار قدم العديد من المزايا والامتيازات الضريبية سواء بعنوان في مرحلة الانجاز أو في مرحلة الاستغلال أي بدأ نشاط، ففي نظام خاص بالقطاعات تم منح امتيازات ضريبية أكثر من الأخر. لأن الدولة تركز عليها.

أما فيما تعلق الأمر بالمؤشرات الفرعية لسنة 2020 أيضا حققت مراتب متأخرة، الأمر الذي استدعى الجزائر إلى بذل جهود لتحسين مناخ الأعمال، نتج عنه اصدار قانون استثماري غني بالعديد من التحفيزات التي ساهمت في رفع جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر، وهذا ما أثبت عدم صحة الفرضية القائلة أن "مناخ الأعمال في الجزائر يتميز بالضعف وعدم المرونة، وغير مشجع على جذب الاستثمارات".

أما الفرضية الثانية مثبتة لأن "قوة وجاذبية مناخ الأعمال من بين أهم المواضيع التي يوليها المستثمر اهتمامه، فهو يتأثر بقدرة على استخراج تراخيص البناء وسهولة بدأ النشاط، وباقي المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، الأمر الذي يجعله غير ملائم للاستثمار وعدم رغبة المستثمرين في النشاط في بيئة غير ملائمة.

1.4. نتائج الدراسة:

انطلاقا مما سبق توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

– حسب تقرير 2020 للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 190 دولة، ما يدل على أن بيئة الأعمال ضعيفة آنذاك، وهذا ما دفع الجزائر إلى القيام بالعديد من الإصلاحات الجذرية المتعلقة بقانون الاستثمار بغرض تحسين ترتيبها عالميا وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال.

– ضمن مؤشر بدأ النشاط جاء قانون الاستثمار في الجزائر بإنشاء منصة رقمية لترقية الاستثمار التي تعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية المطلوبة للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لبدء الأعمال، وتتضمن تصاريح البناء، وتسهيل عمليات بدأ النشاط التجاري وهي مبادرة جيدة تساهم بشكل كبير في استقطاب المستثمرين الأجانب والمحليين، بالإضافة إلى خفض التكلفة.

– حسب مؤشر تسجيل الملكية قدمت الجزائر تحفيزات ممتاز إذ تقوم بتوفير العقار ليصبح تحت تصرف المستثمر إضافة إلى الاستفادة من بعض الرسوم الخاصة بالعقار، وهذا من شأنه تشجيع المؤسسات الناشئة على القيام بنشاطها في بيئة يسهل في الحصول على العقار وسهولة تسجيل الملكية.

– وفر قانون الاستثمار حماية المستثمرين حيث يتضمن هذا العامل الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية والعقود وغيرها من الحقوق الملكية، فتحسين هذا الأخير وتطوير الإصلاحات في هذا المجال يساعد على تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

– تسعى الجزائر إلى تغيير الانتقادات الموجهة إليها من قبل الهيئات المالية الدولية التي تنتقد ترتيبها المتأخر وثقل الإجراءات البنكية، وطول فترة تأسيس المشروعات الاستثمارية، وهي الصعوبات والمشاكل التي تطرق إليها قانون الاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمة وتذليل الصعوبات والعراقيل أمام المستثمرين، كما أنه لا يميز بين المستثمرين المقيم والمستثمر غير المقيم فكلهم يخضعون لنفس القانون.

وعليه يمكن القول أن مناخ الأعمال بالجزائر في تحسن ملحوظ و مشجع على لاستثمارات، وهذا راجع للمجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية جراء تحسين بيئة الأعمال من خلال قانون الاستثمار الصادر سنة 2022 الذي ساهم بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال.

2.4. الاقتراحات:

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تحسين مناخ الأعمال:

- إنشاء هيئة خاصة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، تعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين بيئة الأعمال، كما تعمل على تعزيز التعليم والتدريب والبنية التحتية، وتحسين الأمن القانوني والاستقرار السياسي، سيساهم تحسين ترتيب الجزائر في مؤشرات الدولية لمناخ الأعمال والتنافسية سيكون له تأثير كبير في جذب المزيد من الاستثمارات وتحسين فرص العمل، يمكن أيضا للهيئة أن تعمل على تطوير مبادرات لجعل الاستثمار في الجزائر أكثر جاذبية.

- تشجيع المنظمات والجمعيات العاملة في مجال حقوق المستهلك وحماية المستثمرين الأقلية ودعمها وتمكينها من العمل بطريقة فعالة.

- العمل على تطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية لأجل تحسين مناخ الأعمال، لأن عدم توافر البنى التحتية يقف عائق في وجه المستثمرين الأجانب وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمار في البلد المضيف.

- العمل على إزالة الحواجز المتعلقة بمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، وذلك بهدف تحسين الترتيب العالمي للجزائر ضمن هذا المؤشر وجعل بيئة الأعمال مرنة وجاذبة للاستثمارات، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتسجيلها وتوفير أنظمة ضريبية بسيطة وشفافة، و تقليل الروتين الإداري وتبسيط إجراءات التراخيص، علاوة على ذلك، يجب العمل على تحسين بنية التحتية والهياكل القاعدية في البلد لتحسين مناخ الأعمال وتقليل تكلفة الاستثمار في الجزائر، من خلال تحسين الطرق والموانئ والمطارات وتحسين توفر الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والاتصالات. كما يجب العمل على تحسين بيئة الأعمال في الجزائر وخاصة في مجال مؤشر سهولة أداء الأعمال باعتباره من الشروط الأساسية لجذب الاستثمارات وتحسين التنافسية الاقتصادية للبلد.

- توفير التعليم والتدريب المهني لتطوير المهارات اللازمة للعمل في سوق العمل الحديث، مما يمكن المستثمرين من الاستفادة من القوى العاملة المحلية وتوفير فرص العمل للمواطنين.

▪ تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحسين العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، فهذا يمكن أن يجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويفتح باباً للتعاون التجاري والاستثماري مع دول أخرى.

▪ توفير التعليم والتدريب المهني لتطوير المهارات اللازمة للعمل في سوق العمل الحديث، مما يمكن المستثمرين من الاستفادة من القوى العاملة المحلية وتوفير فرص العمل للمواطنين.

5. الإحالات والمراجع:

- COFACE. (2019). COFACE COUNTRY &SECTOR RISKS HANDBOOK 2019, ANALYSIS AND FORECAST FOR 161 COUNTRIES AND 13 SECTORS. Récupéré sur https://static.coface.com/handbook/coface-country-sector-risks-2019.pdf
- أشواق بن قدور، و وسيلة السبتي. (2019). مناخ الأعمال وعلاقته بالنية المقاولاتية للطلبة بالجامعة الجزائرية. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07(العدد 11(مكرر)).
- بولرباح بوخاري، و لخضر مداح. (31 ديسمبر , 2019). دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس مناخ الاستثماري في الجزائر. مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (BMEC)، المجلد 01(العدد 02).
- طلال زغبة . (2012). واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار. مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية(العدد 07/2012).
- عبد الله دوكارة جلال، و فيصل مخطاري. (ماي, 2021). دراسة مقارنة حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05(العدد 01).
- عبد المالك بضياف ، و أمال براهمية . (2019). تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 (العدد 02)، 787.
- عثمان مداحي. (أوت, 2019). دراسة وصفية تحليلة لمئشرات الشفافية الدولية (مع الإشارة لحالة الجزائر). مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس(العدد 2).
- عمر علواني، و فاطمة الزهراء قباني . (ماي, 2020). مناخ الأعمال في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الرابع(العدد الثامن).
- فاطمة الزهراء قباتي، و عمار علوني. (ماي , 2020). مناخ الأعمال في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الرابع(العدد الثامن).
- قانون الاستثمار 2022. (28 جويلية, 2022). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (العدد 50).
- محمد أحمد مطر. (اكتوبر , 2022). تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر من 2000–2020. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد الثالث والعشرون(العدد الرابع).
- مختار بكاري، و محي الدين عبد القادر مغراوي. (03 جويلية, 2021). تحديات المؤسسات الناشئة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر. الملتقى الوطني حول: التنويع الاستثماري وأثره *على استدامة التنمية في الجزائر*.
- bank, t. w. (2022, December 28). the world bank. Consulté le December 28, 2022, sur doing business: https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria